Permanent Mission
of the Kingdom of Bahrain
to the United Nations
New York

البعثة الدائمة لمملكة البحرين
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان المجموعة العربية

يلقيه

سعادة السفير جمال فارس الرويعي

المندوب الدائم لمملكة البحرين لدى الأمم المتحدة

اللجنة الأولى " نزع السلاح والأمن الدولي"

المناقشة العامة

7 أكتوبر 2013

866 Second Avenue, 14th Floor, New York, NY 10017

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

أود في البداية أن أتقدم إليكم بإسم مجموعة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، بخالص التهنئة على انتخابكم لرئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة وأننا على ثقة تامة أنكم بما لكم من قدرات وخبرات متميزة، ستساهمون في إنجاح أعمالها. ولايفوتني الإعراب عن تقديرنا لجهود سلفكم المندوب الدائم لأندونيسا على جهوده النبيلة والمتميزة. وأتقدم كذلك بالتهنئة إلى بقية أعضاء المكتب.

كما أود في مستهل بياني هذا أن أعرب عن مساندة المجموعة العربية لما تضمنه البيان الذي ألقاه سعادة السيد مندوب إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

السيد الرئيس،

تعيد المجموعة التأكيد على مواقفها المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. وتشدد على أن ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في العالم لا يمكن ان يتحقق مع وجود الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي تهدده، مما يحتم ضرورة تخليص البشرية من تلك الأسلحة وتسخير الامكانات الهائلة المخصصة لها من أجل التنمية.

وتؤكد المجموعة العربية على أن الحلول المتفق عليها في الإطار المتعدد الأطراف، وفقًا لميثاق الأمم المتحدة، توفر الأسلوب الوحيد المستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، و تدعو المجموعة العربية جميع الدول الأعضاء إلى تجديد وتنفيذ التزاماتها الفردية والجماعية بالتعاون المتعدد الأطراف وتؤكد إيمانها بدور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. كما تعيد التأكيد على جدوى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح واللجنة الأولى للجمعية العامة كأطر متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح طبقًا للولاية التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح سنة 1978. وهي نفس الدورة التي أكدت على الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي.

وفي هذا الاطار ترحب المجموعة بانعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة المعنى بنزع السلاح النووى يوم 26 سبتمبر الماضي. وتأمل الدول العربية فى أن يكون هذا الاجتماع والدعم الذى تم الإعراب عنه لنزع السلاح النووى إنطلاقة لمسار نحو معاهدة تحظر استخدام وحيازة واستخدام الأسلحة النووية. ومن أجل تحقيق الهدف المشترك فى نزع السلاح النووى، تجدد المجموعة العربية دعمها لمقترح حركة عدم الإنحياز الداعي إلى تحديد 26 سبتمبر من كل عام يوما عالميا لنزع السلاح النووي، والدعوة لإبرام معاهدة شاملة تحظر حيازة الأسلحة النووية، وعقد مؤتمر رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في مجال نزع السلاح النووي.

وستظل الدول العربية عازمة على الاسهام بإيجابية في هذه الانطلاقة العالمية نحو نزع السلاح النووي. وقد انخرطت في هذه المسيرة بمشاركتها النشطة في جميع محافل نزع السلاح النووي متعدد الأطراف وسددت ما عليها مسبقاً من خلال انضمام جميع الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، واخضاع جميع المنشآت النووية في هذه الدول لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن المجموعة العربية تعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الركيزة الأساسية للنظام الدولي المتعدد الأطراف لنزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي، وتؤكد أهمية التعامل بشكل متساو مع عناصر المعاهدة الثلاثة، ولاسيما حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الأبحاث والدراسات وامتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، استنادا إلى المادة الرابعة من المعاهدة. وتؤكد أن هذا الحق يجب أن يتسق تماما مع الالتزامات القانونية وفقاً للاتفاقات المبرمة مع الوكالة.

إن دعوة المجموعة العربية للتوصل إلى عالمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية هى جزء من التزامها المبدئى بنزع السلاح النووى باعتباره الأولوية الأولى لجهود نزع السلاح على النحو الذى أقرته الدورة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح SSOD I. وتذكر المجموعة العربية بأن مرجعية أنشطة وآليات نزع السلاح للأمم المتحدة تعود إلى تلك الدورات الخاصة، ولا يمكن تعديلها إلا من خلال دورة جديدة للجمعية العامة تخصص لهذا الغرض. وتساند المجموعة موقف حركة عدم الانحياز الداعى لعقد دورة خاصة رابعة لموضوعات نزع السلاح.

السيد الرئيس،

تدعم الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية المواقف الداعية إلى إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في كافة انحاء العالم بما في ذلك الشرق الأوسط.

كما تعلمون السيد الرئيس فإن الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وافقت بالإجماع خلال المؤتمر الإستعراضي الثامن لسنة 2010 على عقد مؤتمر قبل نهاية 2012 لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إعمالا لقرار 1995 وعملاً بالقرارات العديدة الصادرة منذ سنوات عن الجمعية االعامة للأمم المتحدة في ذلك الصدد بغية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية أسوة بغيرها من المناطق.

تؤكد المجموعة العربية على أهمية بلورة هذا القرار على أرض الواقع في أقرب فرصة تحقيقا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين وتعتبره جزء لا يتجزأ من أمنها القومي، خصوصا في ظل استمرار رفض إسرائيل المشاركة في المؤتمر أو حتى انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار واخضاع كل نشاطاتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل مسؤولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بحصتها فيها بالفعل، وقد قدمت ليبيا بالنيابة عن المجموعة العربية تقريراً للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الجهود العربية في هذا الإطار. ويبقى أن تتولى بقية الأطراف الداعية لمؤتمر إقامة المنطقة الخالية بعدما تأجل لأسباب واهية وغير مبررة أن تقوم بدورها سعيا إلى عقد المؤتمر المؤجل بدون تأخير فى أقرب وقت ممكن فى عام 2013، وبحضور جميع دول الشرق الأوسط ، بما يمثل إطلاقاً لعملية إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، كجزء لا يتجزأ من تنفيذ خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام 2010 وهى الالتزامات التى سيتم تقييمها في مؤتمر المراجعة لعام 2015.

وتعتبر مسئولية الأطراف الداعية محل مراقبة ومتابعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ككل الذين يتحملون المسئولية الأشمل فى التأكد من تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ومن المجتمع المدني الدولي، بتعريفه الموسع شاملاً المنظمات غير الحكومية، والبرلمانيين، والجهات الأكاديمية والبحثية، الذين عليهم تعريف الرأي العام الدولي بتلك الالتزامات، وإيقاظ الضمير العالمي لتحقيق إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية.

إن المجموعة العربية تؤكد من جديد توافر الإرادة السياسية لديها لإنجاح المؤتمر، وتشدد على أن الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط لاينبغي أن تتخذ كذريعة لتأجيل عقد المؤتمر وتدعو لضرورة توافر إرادة سياسية مماثلة لدى الأطراف الداعية للمؤتمر، ولدى دول المنطقة الأخرى. وتعتبر المجموعة أن أي تأخير في تنفيذ الالتزام بعقد المؤتمر سوف يمثل انتكاسه لجهود نزع السلاح النووي، ويعرقل التقدم في جهود منع الانتشار النووي، وبصفة خاصة في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي قد يستدعى مراجعة الدول أعضاء الجامعة العربية لسياساتها في هذا الخصوص.

إن المجموعة العربية، ترى أن محاولة ربط إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بعملية السلام كشرط، أمر يتنافى مع المنطق السليم. إن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية شرط أساسي لا غنى عنه لتحقيق الأمن، والاستقرار، والسلام. كما إنه يعتبر أساساً مهماً لبناء الثقة كما يحقق رغبات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتمثلة في قراراتها المتعددة في هذا الخصوص، وينفذ قراري مجلس الأمن رقمي 487 و687 حول ضرورة إنشاء تلك المنطقة، وإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتحيي المجموعة العربية كل الجهود والمبادرات الهادفة إلى دعم وتسريع مسار جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك المبادرة المصرية التي أعلنت أمام الجمعية العامة في دورتها الحالية والتي تدعو دول الشرق الأوسط، والدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن لإيداع خطابات رسمية لدى أمين عام الأمم المتحدة، تفيد بتأييدها لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

كما تدعو دول المنطقة غير المنضمة إلى أي من المعاهدات الدولية الخاصة بأسلحة الدمار الشامل إلى الإعلان عن التزامها بالإنضمام إلى تلك المعاهدات بشكل متزامن قبل نهاية العام الجاري.

السيد الرئيس،،

إن المجموعة العربية تؤكد من جديد ضرورة تمكين مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضى الوحيد في مجال نزع السلاح فى إطار الأمم المتحدة، من أداء دوره. وتؤكد أن الجمود الحالى فى أعمال مؤتمر نزع السلاح لا يعود إلى أى قصور فى المؤتمر ذاته وإنما يعود إلى غياب الإرادة السياسية. وبالتالى نؤكد ضرورة الحفاظ على الدور الرئيسى لمؤتمر نزع السلاح وعدم تشتيت الجهود من خلال إنشاء آليات موازية أخرى. وتأمل المجموعة العربية أن تسفر جهود الفريق العامل غير رسمي بشأن برنامج عمل المؤتمر على توافق يسمح بأن يشرع المؤتمر في أقرب وقت في الاشتغال على القضايا المدرجة في جدول أعمالها.

إن الموضوعات الأربعة المطروحة على جدول أعمال المؤتمر: نزع السلاح النووى، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجى، وضمانات الأمن السلبية، موضوعات مترابطة. إنها جزء من جدول الأعمال المتكامل لنزع السلاح النووى. ولا يصح تقديم التعامل مع أحدها قبل الموضوعات الأخرى، ولا أن يتم تناول بعضها من منظور منع الانتشار على حساب منهج نزع السلاح النووى الكامل. وينطبق ذلك على المعاهدة المقترحة لوقف إنتاج المواد الانشطارية التى نرى أنها يجب أن تعالج المخزون المتراكم كما أوضحت ذلك المجموعة في مذكرتها إلى الأمانة العامة بهذا الخصوص.

وتعتقد المجموعة العربية اعتقادا راسخا في أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصوراً في الأغراض السلمية. حيث قامت الصكوك القانونية التي تسعى لتحقيق هذا الهدف بدور إيجابى في تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة في الفضاء. كما امتدت أهميتها إلى مجال حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل وأنشطة عسكرية أخرى في الفضاء الخارجي. ومع ذلك، هناك اعتراف واسع النطاق بأن الصكوك القانونية الدولية التي تتعامل مع مشكلة الأسلحة في الفضاء ليست كافية، فالنظام القانوني الحالي لا يكفي لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. انطلاقاً من ذلك، نؤيد إنشاء لجنة في إطار مؤتمر نزع السلاح تتناول هذا الموضوع ضمن برنامج عمل شامل ومتوازن، إذ أنها ستتيح الفرصة للتفاوض على اتفاق متعدد الأطراف بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من جميع جوانبه.

كما تود المجموعة العربية أن تشير إلى الجهود الحثيثة التى بذلها السفير بيترو وولكوت رئيس مؤتمر الأمم المتحدة الأخير لإبرام معاهدة لتجارة الأسلحة التقليدية بالاشتراك مع جميع الدول التى شاركت فى المؤتمر. لقد حرصت المجموعة العربية على المشاركة بفاعلية فى أعمال المؤتمر وتوفير الظروف الكفيلة بإنجاحه، حيث قامت المغرب الشقيق بتنسيق مجموعة العمل المعنية بالديباجة والمبادئ والأهداف.

وإذ تدعم المجموعة تنظيم تجارة الأسلحة لأغراض إنسانية ولحفظ السلم والأمن على المستوى الوطني والجهوي والدولي، فإنها تشدد على أن تنفيذ المعاهدة يجب أن يتسق مع الحق المشروع للدول فى الدفاع عن النفس وفي السلامة الإقليمية، وحق تقرير المصير للشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي، وعدم جواز احتلال أراضى الغير، وما يترتب على ذلك من حق فى إنتاج، وتصدير، واستيراد، ونقل الأسلحة التقليدية. كما تؤكد المجموعة على المسؤولية الخاصة للدول المصدرة للأسلحة.

وفي الختام،،

إن المجموعة العربية طرحت أهم أولوياتها بشأن الموضوعات التى سيتم مناقشاتها خلال أعمال اللجنة الأولى للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة، وهى تدرك أن جدول الأعمال المعروض أمامنا يفرض علينا جميعاً مهمة شاقة. لكن لا ينبغى أن يحد ذلك من طموحنا، بل يجب أن يدفعنا إلى بذل مزيد من الجهد نحو الالتزام بمبادئ العدالة وعدم الانتقائية، إذ أن هذه المبادئ ضرورية لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لنجاح أعمال اللجنة. وتؤكد المجموعة العربية أنها ملتزمة بالفعل بتطبيق هذه المبادئ، كما أنها ملتزمة بالعمل معكم ومع الأعضاء الآخرين من أجل تحقيق التقدم في جميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي.

شكراً